



## نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني

أجرى المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية "استطلاع للرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة" في الفترة الواقعة ما بين ٢-٤ يونيو (حزيران) ٢٠١٦م، وقد أجريت مقابلات الاستطلاع وجهاً لوجه مع عينة عشوائية من الأشخاص البالغين بلغ عددها ١٢٧٠ شخصاً في ١٢٧ موقعاً سكانياً، فيما بلغت نسبة الخطأ في الاستطلاع ٣%.

وقد جاءت نتائج استطلاع القضايا الفلسطينية الراهنة كالاتي:

### أولاً: المبادرة الفرنسية:

- أيدت نسبة ٥٠% المبادرة الفرنسية فيما عارضتها نسبة ٤١%؛ وقد بلغت نسبة التأييد ٤٦% في الضفة الغربية بينما بلغت ٥٦% في قطاع غزة.
- توقعت نسبة ٢٩% نجاح المبادرة الفرنسية في تعزيز فرص التوصل لسلام فلسطيني-إسرائيلي، بينما توقعت نسبة ٥٩% عكس ذلك.

### ثانياً: المواجهات الشعبية مع الاحتلال:

- انقسم الجمهور إلى قسمين متساويين في تقديره بأن انتفاضة القدس قد انتهت، حيث قالت نسبة ٤٨% أن الانتفاضة انتهت في حين إن نسبة ٤٨% لا يعتقدون ذلك.
- أيدت نسبة ٦٥% عملية تفجير الباص الإسرائيلي في القدس -التي وقعت في منتصف نيسان وأدت إلى إصابة ٢٠ إسرائيلياً بجروح-، فيما عارضتها نسبة ٣١% فقط.

### ثالثاً: أوضاع الضفة والقطاع:

- بلغت نسبة التقييم الإيجابي لأوضاع القطاع نسبة ١٢%، أما لأوضاع الضفة الغربية فقد بلغت النسبة ٢٥%.
- بلغت نسبة الإحساس بالأمن والسلامة الشخصية في قطاع غزة ٤٤%، في حين إنها كانت في الضفة الغربية بنسبة ٤٤%، علماً بأن نسبة الإحساس بالأمن قبل ثلاثة أشهر كانت قد بلغت في قطاع غزة ٤٧% وفي الضفة الغربية ٣٩%.
- بلغت نسبة مشاهدة قناة الجزيرة ١٩% -وهي الأعلى-، ثم تليها فضائية الأقصى التابعة لحماس بنسبة ١٨%، ثم فضائية فلسطين ومعاً بنسبة ١٧% لكل منهما، ثم فلسطين اليوم بنسبة ٧%، ثم العربية بنسبة ٦%، ثم القدس بنسبة ٤%، ثم الميادين بنسبة ٢%.

#### رابعاً: المصالحة وحكومة الوفاق وإمكانية وقوع حرب جديدة ضد قطاع غزة:

- اعتقدت نسبة ٧١% أنه يجب على حكومة الوفاق دفع رواتب الموظفين المدنيين الذين كانوا يعملون سابقاً لدى حكومة حماس في قطاع غزة، في حين قالت نسبة ٦٩% أنه يجب عليها أيضاً أن تدفع رواتب رجال الأمن والشرطة الذين كانوا يعملون سابقاً لدى حكومة حماس في القطاع.
- توقعت نسبة ٥٥% أن فرص حصول حرب جديدة على قطاع غزة عالية أو عالية جداً، فيما قالت نسبة ٤٠% أن الفرص لذلك منخفضة أو منخفضة جداً.
- اعتقدت نسبة ٣٥% بأن رئيس السلطة هو المسؤول عن سوء أداء حكومة المصالحة، بينما قالت نسبة ١٩% إن المسؤول عن ذلك هي حماس، كما اعتقدت نسبة ١٥% أن المسؤول عن ذلك الأداء هو رئيس حكومة الوفاق.

#### ورقة عمل: المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية المستقبلية

نشر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ورقة عمل للباحث معين رجب بعنوان؛ "المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية المستقبلية"، وقد استعرض الباحث في ورقته المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية المستقبلية، وذلك وفقاً للمحاور الآتية:

##### أولاً: العنصر البشري:

قُدِّر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة ٢٠١٥م بنحو ١١,٨ مليون نسمة، يتواجد حوالي ٤,٥ مليون منهم في فلسطين أي ما نسبته نحو ٣٨% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم، وقد لوحظ تحقيق الفلسطينيين معدلات عالية من حيث الخصوبة والنمو السكاني مما يزيد من معدل النمو السكاني، إذ يعتبر معدل خصوبة المرأة الفلسطينية مرتفعاً مقارنة بكثير من الدول ويتراوح بين ٤-٥ أفراد، أما معدل النمو السكاني فيقدر بنحو ٣% وهو معدل مرتفع نسبياً إذا قورن بالمعدل العام على المستوى العالمي.

وتعد مستويات التعليم العالية في فلسطين -على اختلاف مراحلها- من المظاهر الإيجابية للعنصر البشري الفلسطيني؛ إذ تتوفر لكافة السكان فرص التعلم المجاني على مستوى التعليم الأساسي وحتى الثانوية العامة، بما يتفق مع المعايير العالمية، كما أن التعليم العالي متاح في مختلف التخصصات والبرامج الإنسانية والعلمية.

##### ثانياً: الأرض والموارد الاقتصادية:

تعد فلسطين من الدول القليلة التي تتباين تضاريسها في العالم؛ بحيث تسمح بالتنوع في الثروات بشكل كبير على مدار العام -على الرغم من صغر المساحة-، ولا أدل على ذلك منطقة الأغوار التي يقع بها البحر الميت الذي هو من أكثر

بحار العالم كثافة؛ لاحتوائه على نسب عالية من العديد من الأملاح، والتي تجعل منه مورداً اقتصادياً بالغ الأهمية سواء من حيث الثروات المادية أم السياحية أم العلاجية. وفي هذا السياق، توجد عدد من الشواهد التي تدلل بالفعل على وجود ثروات قومية متنوعة في أماكن متفرقة، ومن بينها اكتشاف الغاز الطبيعي في مواجهة سواحل قطاع غزة. وتتنوع مكونات الاقتصاد الفلسطيني تنوعاً شديداً مع حدوث تفاوت ملحوظ في إسهام كل منها من فترة لأخرى ومن أبرزها؛ الزراعة -التي تشكل منتجاته مدخلاً رئيسياً للصناعات الغذائية وغير الغذائية-، وصيد الأسماك. ومن جهة أخرى، فلا يخفى ما للنشاط الصناعي من دور مهم كمكون رئيسي للاقتصاد الوطني حيث شكل ١٣,١% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من سنة ٢٠١٥م.

### توصيات ورقة العمل:

١. تقييم تجربة السلطة الفلسطينية في المسار الاقتصادي عبر السنوات العشرين الماضية، ليتسنى تصحيح وتصويب هذا المسار ليتلاءم مع مقومات إقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية.
٢. تفعيل مستوى الأداء على مستوى الأجهزة الرسمية لإيلاء المشاكل الحيوية المزمنة الاهتمام الكاف والعناية الفائقة بها تحضيراً لها لمواجهة ولادة الدولة الفلسطينية المستقلة.
٣. الارتقاء بمستوى أداء العنصر البشري لزيادة المهارات والمعارف التي تمكنه من تحمل أعباء مسؤوليات إقامة الدولة الفلسطينية مستقبلاً بما فيه تحديات التنافس في البحث العلمي مع شحذ همم المبدعين ورعايتهم.
٤. تكثيف أعمال البحث والتنقيب لاستكشاف وحصر المزيد من أشكال الثروات المعدنية والنفطية الكامنة على امتداد الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك إنشاء هيئة حكومية للقيام بهذه المهام.

### دراسة: الخليج بعد خمس سنوات من الانتفاضات العربية

نشر مركز الخليج لسياسات التنمية دراسة بعنوان؛ "الخليج بعد خمس سنوات من الانتفاضات العربية"، وقد ركزت الدراسة على تقييم السنوات الخمس التي تلت اندلاع الانتفاضات العربية، وهدفت إلى رصد المستجدات في أوجه الخلل المزمنة التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، وقد أفردت الدراسة ملفاتها على أساس أربعة محاور، كالاتي:

**أولاً: الخلل السياسي:**

ركزت الدراسة على مراجعة وتحليل مجريات الساحة السياسية في كل دولة من دول المجلس خلال السنوات الخمس الماضية، وإجمالاً فقد أحكمت السلطات بهذه الدول سيطرتها على الأوضاع السياسية المحلية، إذ اعتمدت كل دول المجلس بلا استثناء على الحلول الأمنية والمادية في تعاطيها مع شعوبها -مع اختلاف النسبة بين كل دولة-، وفي المقابل فإن

الإصلاح السياسي الجذري لم يلقَ نصيباً واسعاً في أي من دول المجلس، ولازال صنع القرار متمركزاً في مجموعة قليلة، على الرغم من أن وتيرة التحركات والاحتجاجات السياسية قد خفت على مدى الخمس سنوات التي أعقبت ٢٠١١م، خصوصاً في الفترة التي تلت أحداث سيطرة الحوثيين وعلي عبدالله صالح على صنعاء، وعليه فإنه من السذاجة الاستنتاج بأن شعلة الاحتجاجات قد انطفأت كلياً.

### ثانياً: الخلل الاقتصادي:

تطرقت الدراسة إلى أوجه التشابه والاختلاف في سياسات دول مجلس التعاون تجاه رواج وانخفاض أسعار النفط في الثمانينيات من القرن الماضي، في مقابل رواجها وانخفاضها خلال الأعوام ٢٠٠١م إلى ٢٠١٦م؛ كمحاولة لإدراك الثابت والمتغير في الظروف، ومدى استفادة دول مجلس التعاون من دروس الماضي، وإن لم يتم الاستفادة من تلك الدروس خلال فترات رواج أسعار النفط، فلا يزال في الوقت متسعاً للاستفادة منها أثناء فترة انخفاض الأسعار؛ من أجل تجنب حالة الركود الاقتصادي التي خلفها انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينيات، والتخلص من تبعات تذبذبات أسعار النفط وما تلحقه من أضرار على اقتصاديات دول المجلس.

### ثالثاً: الخلل الأمني:

تمثل جوهر الخلل الأمني في عدم مقدرة دول المجلس على الدفاع عن نفسها وتأمين الاكتفاء الذاتي من الحماية العسكرية، وركزت الدراسة في هذا المحور على الجذور التاريخية التي تحدد العلاقة فيما بين الدول التي تطل على الخليج العربي، وخاصة على العلاقات ما بين دول مجلس التعاون، وإيران، والعراق. أما الملف الآخر في الخلل الأمني، فركز على أمن الطاقة في دول المجلس، حيث يمثل النفط المصدر الأساسي للاستهلاك المحلي للطاقة، وهذا يحتم على صناعات القرار في دول المجلس البحث عن استراتيجيات؛ لتحسين أمن الطاقة من الضغوط المتوقع أن تزداد مع مرور الزمن.

### رابعاً: الخلل السكاني:

ركزت الدراسة في هذا المحور على واقع المرأة في دول المجلس، من خلال ملفين؛ أولهما تطرق إلى واقع مشاركة المرأة في سوق العمل، والأسباب التي قد تعيق مشاركتها، وثانيهما، ركز على دور المرأة ومكانها في خطط الدولة التنموية والسكانية، وأشارت الدراسة إلى وجود تناقض ملحوظ بين رغبة الدولة في تهدئة مخاوف المواطنين من تأثير الخلل السكاني عن طريق تأكيد دور المرأة في الحفاظ على الأسرة، وبين رغبتها في تصدر المؤشرات العالمية المتعلقة بتمكين المرأة الاقتصادي والسياسي.

## توصيات الدراسة:

١. أكدت الدراسة على أن عقد الأمل على متخذي القرار منفردين لإصلاح أوجه الخلل المزمنة رهان ضعيف من قبل الشعوب؛ ففي كثير من الأحيان يكون متخذو القرار أنفسهم هم السبب الرئيسي في استفحال أوجه الخلل، بل وتتلاقى مصالحهم مع تفاقمها.
٢. أكدت الدراسة على ضرورة وجود وعي لدى جميع الأطراف، بما فيها الفئات الحاكمة، بأن القضية ليست غالباً أو مغلوباً، بل مصير منطقة وشعوبها، وقد أصبح لزاماً المصارحة والمشاركة الشعبية لمواجهة الأزمات؛ بهدف الانتقال لغد أفضل للخليج.
٣. أشارت الدراسة إلى أن خارطة الطريق الأمثل تتمثل في بلورة آلية لمشاركة كل مكونات المجتمع في وضع عقد اجتماعي جديد، ترسمه هذه الأطراف فيما بينها بمشاركة، يتم عبرها تحديد حقوق وواجبات المواطنين والدولة، بدلاً من أن يتم رسمها خلف الجدران، بشكل تحتكره الفئة الحاكمة ومستشاريهم من الخارج.
٤. رأت الدراسة أن التحديات التي تواجه دول المجلس تتطلب نقاشاً صريحاً يشارك فيه كل من له مصلحة في بناء مستقبل لدول المجلس قوامه الوحدة والديمقراطية والتنمية، وفي هذا السياق مثلت هذه الدراسة محاولة للمساهمة في فتح حوار حول سبل الوصول إلى دولة ليست قوية بأجهزتها الأمنية، بل قوية بسواعد أهلها وتكاتفهم.